

أراض مصرية وأموال سعودية.. هل تحتاج القاهرة «نيوم» الذي لم يبدأ؟

محمد الجوهرى

عاد الحديث عن مشروع «نيوم» الاستثماري السعودي الضخم إلى الواجهة مجددا، ولكن هذه المرة عبر البوابة المصرية، حيث أثيرت حالة من الجدل بعد تناقل وسائل إعلام مصرية ودولية تصريحات على لسان مسؤول سعودي (لم يتم ذكر اسمه) بأن مصر «تعهدت بـألف كيلومتر مربع من أراضي محافظة جنوب سيناء لتكون ضمن المدينة العملاقة» والتي ستضم أراضٍ من مصر والأردن.

الحالة التي كادت أن تتحول إلى كرة ثلج جديدة بنكهة أزمة «تيران وصنافير»، جاءت في وقت ضيق وحساس للرئيس المصري «عبدالفتاح السيسي» الذي يستعد لقطف ولايته الجديدة، في أواخر مارس/آذار الجاري، أو بعدها بأسابيع قليلة، على أسوأ السيناريوهات التي قد تجعله مضطرا لإعادة الانتخابات أمام منافسه الديكوري «موسى مصطفى موسى»، وهو أمر مستبعد.

ويرى مراقبون أن ولي العهد السعودي «محمد بن سلمان» يريد تسريع عملية ربط غير تقليدي بين المملكة ومصر والأردن، لأسباب سياسية أكثر منها اقتصادية، وإن كانت تستخدم الاقتصاد سلاحا، مشيرين إلى أن ألف كيلو متر من أراضي جنوب سيناء سيتم تحويلها إلى مشروع سياحي استثماري بقيمة 10 مليارات دولار، على أن تكون رسوماً ته جاهزة في نهاية 2018 الجاري، ليتم البدء بإنشاءات في نهاية 2019.

«بن سلمان» قال عن المشروع المشترك مع مصر: «ستشارك مصر مع السعودية في أحد جوانب المشروع، وذلك من خلال المشروعات التي ستتم على الأراضي المصرية بمشاركة مصرية ، إذ تشارك مصر بالأراضي، وتستثمر السعودية في إنشاءات ضخمة، مؤكداً أن مشروع نيوم من المقرر أن يجذب ملايين السائحين».

والسؤال هنا: هل ستتفق السعودية على القطاع السياحي المصري هذا المبلغ الكبير، رغم معرفتها بتواضع الحركة السياحية حاليا، وعدم توقع نموها مستقبلا؟

السياحة المصرية

ما يدعم نظرية السياسي قبل الاقتصادي هنا، هو أن مصر ليست في وضع يمكنها من الدخول (طوابعية) في مشروع سياحي استثماري بهذا الحجم الضخم، في وقت تشهد فيه الحركة السياحية تطوراً متواضعاً لا يرافق

مكانه تقريباً، وذلك منذ بداية الانطربات السياسية والأمنية والاقتصادية التي شهدتها البلاد منذ عام 2011، ولا تزال آثارها مستمرة حتى الآن.

وعلاوة على أزمة إسقاط طائرة الركاب الروسية فوق سيناء، في أكتوبر/تشرين الأول 2015، لا تزال القاهرة تخوض حرباً متصاعدة ضد تنظيمات راديكالية في شمال ووسط شبه الجزيرة السيناوية، تطورت إلى «مواجهة شاملة» تدور رحاها الآن، بتعبير الجيش المصري، ضد تلك التنظيمات والجماعات، وأبرزها ما تعرف باسم «ولاية سيناء»، والتي أعلنت مبادئها لتنظيم «الدولة الإسلامية».

وسط هذه الظروف تحولت منتجعات شرم الشيخ (جنوب سيناء) والغردقة (على ساحل البحر الأحمر) إلى أماكن ضعيفة للغاية سياحية، بعد أن كان لها مكان مميز على خريطة السياحة الدولية والإقليمية. وهنا يعاد السؤال عن الجدوى الاقتصادية لمشاركة مصر في مشروع «نيوم» السعودي، لاسيما أن الحديث يدور في القاهرة عن مشاركة سياحية فقط، رغم أن المشروع في الأساس قائم على أسس تكنولوجية ومناعية. وكان «بن سلمان»، قد أعلن، من قبل، خططاً لإنشاء تلك المنطقة المعروفة باسم «نيوم» على مساحة 26 ألفاً و500 كيلومتر خلال مؤتمر دولي للاستثمار في الرياض، العام الماضي، باستثمارات في قطاعات بينها الطاقة والسياحة والتنقل والإعلام تقدر بـ 500 مليار دولار.

وستركز المدينة على تسعه قطاعات استثمارية: الطاقة والمياه، والتنقل، والتكنولوجيا الحيوية، والغذاء، والخدمات التكنولوجية وال الرقمية، والتصنيع المتقدم، والإعلام، والترفيه، وظروف المعيشة.

شرم والغردقة

النقطة المثيرة الأخرى هي حديث المسؤول السعودي (المجهول) صاحب صفة تنازل القاهرة عن ألف كيلو متر في جنوب سيناء، عن أن السعودية ستنشئ 7 نقاط جذب بحرية سياحية ما بين مدن ومشروعات سياحية في «نيوم»، بالإضافة إلى 50 منتجعاً وأربع مدن صغيرة في مشروع سياحي منفصل بالبحر الأحمر، في حين ستتركز مصر على تطوير منتجعي شرم الشيخ والغردقة، وفق «رويترز».

التصريح السابق لم يفهم منه على وجه التحديد، هل ستكون نقاط الجذب البحرية السياحية السعودية هذه على أراضي جنوب سيناء؟ وما معنى تركيز مصر على تطوير منتجعات شرم الشيخ والغردقة في هذا الإطار؟ وهل تحتاج القاهرة لتطوير هذين المنتجعين من الأساس، في ضوء عدم تطور الحركة السياحية بهما؟ أم أن المصريين لن يدفعوا دولاراً واحداً على هذا التطوير، وسيكتفون باستلام الأموال السعودية لهذا الغرض.

الأردن أيضاً

وإذا أضفنا لكل ما سبق، حالة الجفاف والتوتر المكتوم التي تحكم العلاقة بين الأردن وال سعودية، في وقت تعدد فيه الأولى شريكاً مهماً في «نيوم»، وعدم الحديث من الرياض عن آلية تطورات مع عمان في هذا الملف، على غرار ما شهدته القاهرة، خلال الساعات الماضية، فيجب أن يتم توسيع السؤال ليكون: «ما هي

فرص نجاح مشروع نيوم وسط تلك التطورات؟

هنا، يمكن استعراض وجهات نظر مهمة وردت في وسائل ودراسات عالمية، أبرزها مركز «سترا تفور»، والذي وصف مشروع «نيوم» بأنه «مخاطر اقتصادية كبيرة ناجحة غير مضمون». (طالع المزيد). عدم التركيز هو السبب الأول لعدم النجاح المحتمل لـ«نيوم»، حيث تقول «سترا تفور» إن السعودية بدأت في بناء مدينة الملك عبد الله الاقتصادية خارج جدة على ساحل البحر الأحمر في عام 2005 بتكليف أولية تبلغ 100 مليار دولار.

وتضيف: «والليوم، لا تزال المدينة تحت الإنشاء وتحتاج إلى مليارات من الدولارات للانتهاء منها، وذلك بعد أن طبقة عدة تغييرات على خطتها الأصلية منذ أن بدأت عملية التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، بدأ صندوق الاستثمارات العامة مشروعًا آخر أعلن عنه سابقاً والذي سيصبح في نهاية المطاف مدينة ترفيهية خارج الرياض».

ومن المعروف أن التركيز والتخصص هو أبرز مقومات النجاح، لكن في حالة «نيوم» تبدو المملكة باحثة عن مكاسب شديدة الصخامة دون دراسات كافية، ومنها دراسة وضع الأسواق العالمية، وأن المشروع العملاق لا يعود كونه وسيلة ضخمة للترويج لـ«بن سلمان» وفلسفته الجديدة في المملكة والمنطقة.

فرص ضئيلة

ويحسب المحلل «سالم سيف»، في «جاكي بين ما جازين»، فإن فرص نجاح إنشاء «نيوم» المتقدمة ضئيلة فعلاً إن لم تكن مستحيلة تماماً. (طالع المزيد).

ويشرح «سيف» وجهة نظره قائلاً: «لا تملك الشركات التي تتخد من الخليج مقراً لها قدرة متقدمة في عملية الإنتاج، وفي الواقع، لا يمكن لأي شركة خاصة في المنطقة إنتاج كميات كبيرة من السيارات بمفردها، ناهيك عن إنتاج وإعادة إنتاج مدينة مبنية على الروبوتات والمركبات ذاتية القيادة».

ويضيف: «بالناتي، للوصول إلى مثل هذه المدينة فائقة التكنولوجيا، ستكون المدينة بحاجة لاستيراد كل التكنولوجيا الالزامية للبناء والتشغيل، ويبدو هذا مشروعًا مكلفاً من شأنه أن يأكل جزءاً كبيراً من عائدات صادرات النفط في البلاد، في مقابل عوائد غير واضحة».

وعودة إلى «سترا تفور» الذي يؤكد أن «أفضل أمل لنيوم هو أن تنتقل الشركات المحلية والدولية الكبرى إلى هناك».

وقد تحاول الحكومة السعودية حث شركات البلاد على إقامة منافذ في المدينة، ولكن ما الذي سيشجع بقية الشركات في العالم على التحرك؟.. تسأله «سترا تفور».

هل ستترك الشركات دبي؟

وتضيف: «تحتفظ معظم الشركات متعددة الجنسيات حالياً بمقرها الإقليمي في الإمارات العربية المتحدة

وسوف يكون إقناعهم باقتلاع عملياً تهم من الدولة المجاورة، مع حصيلتها من المراكز التجارية والمالية، ومجتمعها الليبرالي نسبياً، وعلاقاتها الأكثر دفناً نسبياً مع المجتمعات الشيعية في المنطقة، مهمة صعبة للرياحن».

الأهم من ذلك أن «نيوم» تفتقد إلى الصبغة المؤسسية التي تمنح المشروعات الكبرى استقراراً طويلاً الأمد، فالمشروع السعودي مرّبوط بولي العهد الحالي وجوده واستمرار صعود نجمه، وبالتالي فإن أي هزة في مصير «بن سلمان» فد يسبّبها تدمير المشروع كلياً، وإنها في، نحن لا نتحدث هنا عن مشروع أمريكي أو أوروبي دراسته مستقلة عن حركة الرؤساء ذهاباً وإياباً في الانتخابات أو غيرها، بل مشروع محسوب على فرد يمتلك علاقات شديدة التوتر داخل السعودية وفي محيطها الإقليمي والدولي.

الأمر نفسه ينسحب على الرئيس المصري «عبد الفتاح السيسي»، والذي تتحدث تقارير عن علاقات متواترة أيضاً تجمعه بقيادات في الجيش المصري وأجهزة الاستخبارات، ومتذبذبة مع حلفائه الإقليميين الدوليين، وبالتالي فإن ألف كيلو متر من الأراضي المصرية لـ«نيوم» ستكون في مهب الريح، والأمر هنا مختلف قليلاً عن «تيران وصنافير» لأسباب سياسية واقتصادية.

وبنطرة كلية على الأمر، نجد أن الحاكم في «نيوم» هو الاستعراض المحلي والإقليمي، «بن سلمان» يستعرض قوته ويهبّ العالم بمساعيه للتطور والتغيير، ليكون أول حاكم للسعودية يطرب آذان الغرب، و«السيسي» يعزف على وتر المكاسب الاقتصادية والاستثمارات الخليجية في بلاده، كدليل على أسلوب حكمه الرشيد، رغم المصاعب الأخرى.

(إسرائيل)

وواعينا، فإن الأمل الكبير منعقد على الولايات المتحدة و(إسرائيل) لدعم مشروع «نيوم»، وباستطاعة (تل أبيب) تحديداً تحريك رؤوس أموال عالمية وشركات متعددة الجنسيات والتي يسيطر عليها اليهود في العالم لضخ الدماء في هذا المشروع، وبالفعل نشرت صحيفة «جيروزاليم بوست» الإسرائيلية الناطقة بالإنجليزية، في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، تقريراً يتحدث عن سعي (إسرائيل) عبر قطاعها الخاص للمشاركة في استثمارات متنوعة في «نيوم».

وقالت الصحيفة الإسرائيلية، إنها علمت من شركات عاملة في السوق المحلية، عن محادثات بينها وبين صندوق الاستثمار العام السعودي (بمثابة الصندوق السيادي)، للدخول في المشروع.

المصدر | الخليج الجديد